

في ماهية النص: المعنى الكلّي والكلّ النصّي

د/ كريمة سالمى

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو

ملخص: إنّ معنى النص موضوع إشكالي في مجال الدراسات النصّية، وتختلف تحديداته باختلاف زوايا النظر إلى النص ذاته. وقد يبدو النص كبناء تام الإنجاز ناقلاً لمعناه بصورة شفافة مثلما تُظهره أدواته اللغوية في تتاليها وتركيبها النحويّ لكنّ المعنى تتجاوزه مستويات متباعدة، وهو الأمر الذي يقتضي عملية الذهاب والإياب بينها ممّا يجعل ضبطه أحياناً أمراً في غاية التعقيد.

تُطرح قضية المعنى في إطار علم لغة النص من حيث اقتران خاصية البنية التي يقوم عليها النص ببناء معناه، ويستدعي ذلك البحث في المعنى بالنظر إلى نحو النص في علاقته بالدلالة أو بعبارة أخرى إلى الترابط بين الوحدات الدلالية التي تساهم في تشكيله. وهذا بعد أن تأكّدت بالخصوص أهمية تحليل الترتيبات المقطعية التي أقرّها ج. م آدم-J.M Adam لإبراز الأفعال الخطابية المنجزة من خلال النص.

وقد أثار موضوع الترابط النصّي قضية هامة في مقاربة النص تتصل بوحدات التحليل، وساهم كلّ من س. جيتوفي - S.J Petôfi وه. فاينريش - H. Weinrich في توضيح مفهوم البنية الكلّية المتماسكة، فتبنّى الأوّل مبدأ التجزئة النحوية للنص مع اعتماد التوازي بين مستوى الجملة ومستوى النص لكن دون الإقرار بالاستقلالية التامة للجملة؛ وركّز الثاني على الظاهرة النصّية التي تتجرّ عن عملية الأداء في اتجاه المتلقي، وهذا تأكيداً على تشكّل معنى النص بين طرفين،

وفي ذلك إدراج للمكوّن الاتصالي - التداولي - الذي يسمح بامتداد الدلالة إلى خارج النص. وينفرد ت. أفنديك T.A Van Dijk بمفهومه لنحوية النص في كونها قوانين الدلالة التي تتّسم بنوع من المرونة تتجلّى في حركة أجزاء النص داخل بنية كبرى تُضفي على النص ككل طبيعة دينامية.

إنّ تناول موضوع الترابط النصّي من شأنه إثارة أسئلة أعمق تتصل بالمعنى الكلّي للنص، والذي يمثل في نظرنا القضية الجديرة بأن تُطرح في البحث في ماهية النص، وذلك باعتباره الأساس الذي يُبنى عليه النص والغاية من كلّ إنجاز نصي كإجراء للغة وفق فعل فردي. وفيما يخص كيفية إنتاج النص لمعناه، فإننا نعتقد أنه أمر يحدث وفق دينامية وحداته الدلالية من البداية إلى النهاية حيث إنّ بروزه لا يحصل إلّا في نهايته، وهذا تبعاً لما قد نُسّميه "بالمتمصل النصّي"، والذي يمكن أن يكشف عن جانبها من حقيقة النص.

النص: المبنى والمعنى: النص تثبيت لكيفية ما لاشتغال اللغة في نقطة معينة من الزمن، وليس مجرد لغة وعملية إنتاج لغة أو لا يُعدّ في العمل الإبداعي أثراً مؤكداً للمعنى الذي يُودعه صاحبه بصفة قصدية، ولا يُمكن محوّه¹؛ وليس من هذه الناحية وحسب؛ بل إنّ ذلك كفيل بأن يمنحه صفة العلامة الدالة على عملية إنجازه والمُثبّتة لظاهرة عابرة هي الكلام، وهذا ما يُكسب النص في صيغته الكتابية وظيفة «طبع اللغة بخاصية ذات قيمة لا تقدّر ولا تملكها في ماهيتها وهي خاصية الأمن»²، فيما يحفظ لها خصائصها وآليات اشتغالها.

ويتجسّد النص كذلك كوحدة كلامية ضمن نشاط لغوي يؤدى نطقاً، والنطقية يعدّها طه عبد الرحمن أوّل شرط من شروط التداول اللّغوي - تداول النصوص الكلامية - وهو يحصر طبيعة كلّ منطوق في عناصر هي:

- أن لا تتفك الصور اللفظية فيه عن مضامينها، هذه المضامين التي كلما كانت صلتها بالمعتقدات والمقاصد ألصق، كان تأثيرها في المخاطب أعمق.

- أن يكون متعدد الوظائف ومتداخل المستويات تتزاج فيه الأقوال ويتمازج فيه الاعتقاد بالاعتقاد.
- أن يكون موجّهًا توجيهًا عملياً، تتداخل فيه الوقائع مع القيم، والمُعطى مع المَبْنى، والمعنى مع المَبْنَى.
- أن يكون مفتوحاً فتحاً مستمراً تُبنى موضوعاته بناءً تدريجياً، ذلك أن هذه الموضوعات تنقلب في أحوال دلالية متعددة، تنتقل فيها من الإجمال إلى التفصيل ومن الإشكال إلى التبيين، ومن الخفاء إلى الظهور³. وكما يبدو لنا، نجد في هذا التحديد حصراً لخصائص تتوزع على مستويين رئيسيين: تنوع أساليب القول في ارتباطها بالمقصد والاعتقاد والتدرج في بناء دلالات النص.
- وإنّ معالجة بنية النص تكون بالتركيز على مجموعة من المعايير النصية التي يمكن إجمالها فيما يلي: «الربط النحوي الذي يرتكز على أوجه التبعية النحوية التماسك الدلالي المتعلّق باستمرار المضمون المقصدية أو موقف منتج النص لبناء نص مترابط ومتماسك يحقق به هدفاً محدداً، المقبولة أو موقف متلقي النص لتوقع نص مترابط ومتماسك، الإبلاغية المتصلة بمدى توقع عناصر النص أو عدم توقعها أو معرفتها، الموقفية، وهي مجموع العوامل التي تجعل النص وثيق الصلة بالموقف الاتصالي، بالإضافة إلى معيار التناص الذي يُحيل على علاقة النص بنصوص أخرى وبصياغتها»⁴، وتمثل هذه الجوانب مجمل الأبعاد التي يتم تناولها في إطار علم لغة النص.

يتكفل هذا العلم بالإجابة عن الإشكاليات التي يطرحها النص من حيث هو بنية مستقلة بذاتها، و«لا يُحدّد على أنه نظرية الجملة وممتدة إلى النص، وإنما من حيث كونه دراسة متجاوزة للسانيات (حسب باخثينوتودروف (1981: 42، بنفنيست (1974: 66)، وهو إلى جانب لسانيات اللسان يرصد مظاهر اتساق النصوص وانسجامها. ويُدرجها هـ. فاينريش ضمن المجال التداولي للسانيات التعليمية»

(1964، 1977، 1979)، وبالتركيز على أهمية التمثلات الدلالية يعرف كل من ر.دي بروغرانو وديسلر (1981) النص على أنه "توارد تواصلّي" واللّسانيات النصيّة على أنّها تداولية نصيّة⁵، وهو ما يُبين أنّه لا يكون الاكتفاء في التحليل النصّي بتحديد التشكيل اللّغوي للنصوص أو بنيتها اللّغوية التي تضبطها قواعد الربط النحوي، بل تدرج فيه كذلك علاقات الترابط الدلالي فيما بين وحداته الجزئية من ناحية، وفي علاقتها بالنص ككل من ناحية أخرى.

يعدّ هذا الجانب المكوّن الثاني، وهو "المكوّن الدلالي" الذي يُكسب النص طبيعته النصيّة، ويندرج ضمن الفكرة المحورية التي أكّد عليها ج. م آدم - J.M Adam في تناوله لمبادئ اللّسانيات النصيّة، إذ حدّد النص كوحدة تُبنى على مستويين: يتعلّق الأوّل بكونها متتالية خطية من الأجزاء (فقرات مطابقة للمقاطع الزمنية) مشكلة لبنية محدّدة؛ ويتعلّق الثاني باعتبارها كلفة دلالية أو تداولية معيّنة، أي وحدة تشكيلية⁶. ويتسنى بذلك القول إنّ لا يُمكن عدّ "البنيّة" الخاصية الجوهرية للنص إلّا على أساس اقترانها بالمعنى، وذلك في علاقتها المباشرة بالمقاصد التواصلية.

إنّ عملية البناء النصّي ذاتها تخضع في صلبها لنشاط ذهني تتشكل أثناءه مقاصد صاحب النصّ وتتحدّد، إذ إنّ «اللّغة ليست مجرد أصوات وصيغ وجمل ودلالات، بل هي أداة لممارسة الفعل على المتلقّي أيضاً، على أساس أن النصّ اللّغوي في جملته، إنّما هو "نص في موقف"، وتُحدث الأبنية في عمليات اتصال كاملة تأثيرات معرفية ووجدانية، وتستند في كشفها إلى كم غير قليل من القواعد والإجراءات والاستراتيجيات التي تنتمي إلى فروع علم لغة النصّ، وهي النحو والدلالة والتداولية»⁷، ويتبيّن بذلك كون النص بنية لغوية كبرى تتشكل على مستويات عدّة تُكسبها أبعاداً مختلفة تجعل من دراستها مجالاً متنوعاً يعرض مسالك مختلفة للإلمام بطبيعتها.

ومن القضايا الأساسية التي طرحتها الدراسات حول النص ما تعلّق بوحدة التحليل النصّي، فلم يعد يُنظر إلى الجملة كوحدة أساسية في تحليل الكلام، وهذا تبعاً لما أقرّه نحو النص، و«لقد وسّعت أنحاء النصوص، معتمدة على أنّ المرء لا يتواصل بالجمال وإنما يتواصل بالنصوص، مفهوم كفاءة المتكلم المثاليّ لتشمل فهم تتابعات جمل نصيّة وإنتاجها؛ وجعلهم نحو الجملة فرعاً من نحو النصّ، تعلّق الأمر بتفسير لماذا ليس النصّ كدسا من الجمل ولا مجرد تتابع جمل، وببيان أنّ دلالة النصّ شيء آخر غير دلالة مجموعة الجمل التي يتكوّن منها»⁸، وأخذت الدراسات النصّية بعد ذلك منحى آخر باعتمادها على تصور النص كوحدة كلية منسجمة.

وانصب الاهتمام بالنصوص على طبيعتها النصّية من حيث البنية الداخلية وذلك من وجهة نظر نصيّة محضة، وهي «أكثر النفاتا إلى تنظيم النصّ باحثة عمّا لها من انتظام تركيبّي، مقترحة، كما فعل ج.مآدم-J.M Adam مستوى وسطا بين الجملة والنصّ يسمّى مقطعيّاً وله قيمة طرازية للحكاية، والوصف والحجاج الخ...»: المقاطع هي وحدات تركيبية لاتكاد تكون أعقد من مجرد جملة متسلسلة وقد تختلط معها أحياناً» (آدم (1999: 82)، وفي هذا الصدد يتحدّث بعض المؤلّفين عن «أجناس نصيّة»⁹.

وأوضحت القضية المحورية في هذه الدراسات البنية النصّية في خصائصها وكيفية نقلها للدلالات ممّا أدى إلى انشغال الدارسين في هذا الإطار بوظيفة النصّ في نقل المعنى، وبالأخص مع توسيع دراسة اللغة بشكل عام إلى ما بعد الجملة فكان التساؤل عن وحدات أكبر منها هي النصوص الكلامية كوحداث اتصالية بالدرجة الأولى، وحرى بنا القول إنّ «لم يتجاوز النحويون، في التركيب، حد الجملة في تحليلاتهم، من البنيويين والتوزيعيين حتى النحو التحويلي عند (تشومسكي) ومن بعده، كما لم يتجاوز الباحثون محتوى القضية في التحليل

الدلالي. في حين قدّم نحو النص وتحليل الخطاب بعض الآليات لتحليل الوحدات اللغوية الكبرى مثل العبارة، أجزاء الخطاب في المحادثات، المحاور، وكذلك النماذج الحجاجية في بعض نماذج الخطاب مثل الخطاب السياسي. لقد كشفوا عن علاقات تتجاوز الإحالة بين الجمل مثلاً؛ فأعادوا بناء تماسك النص؛ بوصفه نظاماً أكبر في النحو»¹⁰. وقد أفضى الأمر إلى طرح إشكالية المعنى الذي يُمرّره النص وإلى ضرورة ضبط الآليات التي تُعتمد في ذلك.

وقد سمحت مثل هذه الدراسات بالنظر إلى النص من زوايا مختلفة، حيث طُرحت إشكاليات جديدة فيما يخصّ معناه ومبناه، إذ تمّ تجاوز مبدأ تتالي الجمل الذي أقيم عليه تعريفه، أي النص، وأصبح يُحدّد كوحدة تتطوي على بنية دلالية من حيث التشكيل الكلّي لدلالاته. ومن ملامح التماسك النصّي وضوح العلاقات الدلالية بين وحدات النص الصغرى والكبرى، و«ذلك أن التماسك النصّي لا يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب بل يتحدد كذلك على مستوى البنية الكبرى للنص باعتبارها عملاً كلياً يحدد معنى النص، فهي ترتبط بالموضوع الكلي له، ويتسم بالبنية من جهة تعدد مستوياتها وتدرجها في النص الواحد، وعلاقة كل بنية تسبقها بما تليها، وتكون المتوالية النصية متماسكة دلاليًا»¹¹، وعلى أساس ذلك، يحدث الانتقال من المضامين الجزئية إلى المضمون العام الذي يُجسّد وحدة الدلالة في النص.

وتعرض عملية بناء النص علاوة على ذلك مسألة أخرى تخصّ المستويات التي تتشكّل وفقها المضامين، إذ يُفترض حدوث تعلقات بين مكونات النص الدلالية والكفيلة بنقل المعنى، وهو الأمر الذي يتنافى معه تتابع معانيه بالصورة الخطية نفسها التي يخضع لها التتابع الجملي، ونجد أنّ ما يؤيد هذه الفكرة هو ما يقتضيه إنتاج النص من تدرّج في معانيه عبر خطوات تكون بمثابة المراحل التي ينمو

خلالها المعنى العام أو موضوع النص وتبين أبعاده. ومن هذه الناحية، يكون من الجدير التساؤل عن الآليات التي تسمح ببناء معنى (أو معاني) النص.

نسق النص ووحدة الدلالية: لا يمكن اختزال مفهوم النص في ذلك البناء الشكلي الذي تتخذه اللغة، والذي يترأى للوهلة الأولى من قراءته، إذ هو كلام تؤسسه تعالقات دلالية بين أجزائه مكونة كلاً متماسكاً ويخضع في جانبه اللغوي إلى ترابط نحوى تتسق وفقه وحداته الجزئية - الجمل - استناداً إلى مجموعة قواعد تركيبية تمثل المستوى التركيب - الجملي الذي يتميز بنوع من الاستقلالية عما يمثل التركيب العام للنص. وإذا كان الأساس الذي يقوم عليه هو القاعدة التركيبية، فإن النص يتشكل وفق نسق يختلف عن نسق الجملة، «وما نعينه بالنص لا يتعلق بكونه متتالية من الجمل المتجاورة - الواحدة إلى جانب الأخرى - دون صلة بينها، وإنما هو المنتج المنسجم والمتسق ذو الصلة ببناء مزدوج: يتحدد البناء الأول بنظام اللسان، بينما يتحدد الثاني بالفعل الخطابي... فاللغة لا تعرض في كلمات أو في جمل مستقلة لكن في خطاب متتابع سواء أكان ملفوظاً مختزلاً في كلمة أو مؤلفاً في عشرة أجزاء أو حديثاً مع الذات (المونولوج) أو نقاشاً سياسياً»¹². ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا البناء في تماسك أجزائه هو الذي يُثير قضية بناء معنى النص.

وبات واضحاً في لسانيات النص أن النص يستقل بنسقه عن نظام تركيب الجملة وأنه موازاة مع بنائه اللغوي للنص تتشكل بنية المعنى. ومن هذا المنظور، يتحدد مستويان يستقيم وفقهما النص كبناء، وهما:

- المستوى المحلي، البنيوي الأصغر، ويتعلق بالأدلة والجمل والمنتاليات الجمالية، ولا تسعى اللسانيات النصية في مفهومها إلى معارضة وصف التراكيب والبنى الصرفية الذي تهض به اللسانيات وإنما بعكس ذلك، هي بحاجة في تحليل الملفوظات إلى ذلك التحليل الذي يخص البناء الداخل - جملي والبناء المتجاوز للجميل على حدّ سواء.

- المستوى الكلي، النبوي الأكبر، ويتعلق بأنواع الترتيبات المقطعية من جهة وبالمعنى في سياق الحال من جهة أخرى، وذلك من حيث البنية الدلالية الكبرى أو الموضوعاتية والبنية الكبرى للأفعال الخطابية المنجزة بواسطة نص أو مقطع كأنسجام تداولي¹³.

ومن المهم التمييز هنا بين المعنى الذي تنقله البنية الدلالية الكبرى كنتيجة لتشكّل نصي في أدواته اللسانية، والذي لا يمكن أن يختلف في استيعابه اثنان والمعنى الذي يؤسّس للأفعال التأثيرية في علاقته بالوضعية الخطابية وبالمقصد التواصلية، ممّا يُجيز القول بأنّ النص يُنبت اللغة كشكل وبنية وأنّ الخطاب يُنبت اللغة كعمل، وهو فعل في اتجاه الآخر.

وقد أثارت طبيعة النص من حيث كونها وحدة تامة البناء إشكالية كبرى تتصل بكيفية مقارنة البنية النصية، وبرزت اتجاهات اختلفت في منطلقها النظري فيما يخص معالجة مسألة الترابط النصي، وفي هذا الإطار يمكن العودة إلى ه. فاينريش - H. Weinrich الذي اعتمد مبدأ التجزئة النحوية للنص مفاده أنّ الترابط النحوي لا ينشأ إلاّ على مستوى الجملة أوّلاً ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن يتوازي المستويان، وهما يُسهمان معاً في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا يُنظر إلى الجملة باعتبارها جزءاً مستقلاً مفيداً يُمكن عزله عن بقية الأجزاء المكوّنة لكلية النص، بل هي جزء مكملّ غير أن الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولة¹⁴. إنّ مثل هذا التصور يكرّس استقلالية الجملة بصورة نسبية فقط بالنظر إلى ما تخدم به معنى النص ككل، وهذا مع الأخذ في الاعتبار صدارتها في البناء النصي ومساهمتها في استقامة ما يليها نوحياً ودلالياً. ويرى ه. فاينريش - H. Weinrich ضرورة اعتماد مفهوم نحو النص وعلاماته التي تضمن للنص ترابط أجزائه ليتجسّد كبنية واحدة، وهذا تطبيقاً لمنهج تجزئة النص.

وفي اتجاه آخر، اهتم ت. أفنديك - T.A.VanDijk بنحوية النص (أو أجرؤمية النص) التي يتصورها فيما تحققه دلالاته، إذ رأى أنّ ما يجعل من النص نصاً بمعنى البنية المتماسكة هو الترابط الدلالي، ونشير إلى أنّ مفهوم النحوية هنا «ليس مجموعة القواعد أو القيود الصارمة التي تطبق على النص وإنما لا يتضمن مفهوم القاعدة سوى مجموعة من القوانين الاختيارية التي استخلصت من النص ذاته... تتجه إلى تحديد المعنى الكلي للنص، بمعنى أنه يهدف إلى تحديد القواعد التي تحكم بنية المعنى»¹⁵، وتكمن تلك الحرية في اعتماد قوانين الدلالة التي تتصف بالدينامية والتغير، والتصرف وفقاً فيما يحقق الربط الدلالي بشكل ما فردي، وتُفيدنا الإشارة إلى هذه الدينامية في تغيير النظرة إلى معنى النص، فلن يُحدّد كشيء جامد يتقوّل بشكل نهائي في هيكل النص، وإنما كجانب يفلت من صرامة البنية الشكلية ليمتاز بطبيعة مرنة، حيّة. وفي اعتقادنا تُتيح هذه الخاصية إمكانية الحديث، ليس عن معنى النص، بل عن ظاهرة المعنى في النص، ونجد في ذلك ما قد يوجّه البحث نحو فهم ماهية النص.

وقد ورد في موقف ت. أفنديك - T.A. Dijk ما يوحي بأنّ نحوية النص كما طرحها تحمل تعريفاً خاصاً للنص ذاته، يكون التركيز فيه على تعالق الأجزاء الصغرى خدمةً لمستوى فوقى يتجسّد فيه النص كبنية تتّسم بنوع من المرونة، إذ تتحرك عناصرها الدلالية في اتجاه بعضها مُنتجة معنى النص، وهذا ما تُظهره تلك المقابلة التي اعتمدها بين مفهومي التركيب الأدنى والتركيب العلوي، لوصف شكل النص، والمقابلة بين مفهومي البنية الصغرى والبنية الكبرى لوصف دلالة (معنى) النص¹⁶. وينقل هذا التصوّر المفهوم الكلي للنص في البحث عن معناه، وهذا بالتأكيد على أنّ ما يؤسّس له بالتحديد هو حركة مكونات النص داخل بنيته الكبرى، ممّا يجسّد في حقيقة الأمر تصوّراً للدلالة في نحو النص.

ويمثّل س. جيتوفي - S.JPetofi اتجاهًا مختلفًا تبنى فيه نماذج الوصف والتحليل في مقاربة النصوص، وقد «رأى ضرورة انطلاق أية نظرية تتعامل مع النص من

رؤية جوهرية واضحة تعدّ النص وحدةً كلية وليس دون ذلك، ورأى أيضاً -في الوقت ذاته- أن تكون النظرية نحوية الأساس، وهو متأثر في ذلك بتشومسكي أساساً¹⁷. وإنّ ما يُعدّ في هذا النموذج جانباً نحويّاً يقتزن لا محالة بالجانب الدلالي ليُكوّن معه تحليلاً للبنية النحوية والبنية الدلالية اللتين يقوم عليهما النص، وأكثر من هذا فإنّ ما يتمّ وصفه هو عبارة عن الظاهرة النصّية الناتجة عن عملية أداء - تلق ويؤكد س. جبتيوفى-Petofis.J على أنّ نموذج «لابد أن يوضّح كفاءات المتحدثين والمستمعين في الوقت ذاته؛ أي كيف يبدأ المتحدث من المعنى ويصوغ المتتابعات الجمليّة المتضمّنة له في وحدة مترابطة، ثمّ كيف تمضي هذه العملية التواصلية إلى أن يبدأ المستمع في تلقي هذه التتابعات ليرتد إلى المعنى تارة أخرى، فنموذجه - إذن - لا يكتفي بأن يضم عناصر دلالية فحسب، بل يضمّ إليها عناصر تداولية أيضاً¹⁸، وبالتالي يبرز ما انبنى عليه النص كمعنى كلّيّ ويحدث ذلك بطبيعة الحال نتيجة فعل التأويل الذي من خلاله يسجّل النص امتداده إلى عالم القارئ أو المتلقي.

إنّ ما يبدو في هذا التصرّ من تحليل لنحوية النص هو في صلبه بحث عن الدلالة، ليس في البنية الداخلية وحسب، وإنّما يمتد إلى خارج النص، ومنه الاعتماد على المعاني الناتجة عن العملية التواصلية من الناحية التداولية.

بروز المعنى في "المتصل*النصي": إنّ المسائل الأساسية المطروحة في الدراسات النصّية لا تخصّ البناء اللّغوي للنص بقدر ما تخصّ معناه أو "معانيه" ويتبيّن ممّا أسلفنا ذكره أنّ المعنى لا تنقله فقرات النص ومقاطععه بمعزل عن بعضها وأنّ ما يشدّ بعضها إلى بعض لا يكمن أساساً في التركيب اللّغوي وما ينجرّ عنه من دلالات لغوية مباشرة، وإنّما يقع على المستوى الفوقي للنص، ويتعلق بالمعنى الكلّي في علاقته بالكلّ النصّي.

وعلاوة على ذلك، فإنّه لا تتحدّد معاني التراكيب ذاتها بشكل دقيق إلاّ إذا تمّت الإحالة على البنية الدلالية الكبرى للنص - الموضوع أو التيمة - إذ لا تكون وظيفية

إلا وفقها، وإنّ اختيارها على مستوى الاستعمال يكون تبعاً لهذا المعنى العام والأوسع للنص، وهذا ما يؤكده حديث ج. م آدم - J.M Adam عن المستوى الأعلى الشامل في علاقته بالمستوى الأصغر المحلي حيث يرى استقلالية نسبية لهذا الأخير مع إمكانية تحديده من خلال المستوى الأول - الأعلى الشامل - في ثلاثة مظاهر هي: المقطعي، والدلالي والتداولي، وإنّ الجمع بين المستويين يُعدّ من المحاور التي تتأسس عليها التداولية اللسانية¹⁹، وهذا على اعتبار علاقتها بمكوّن أساسي في النص المنجز، وهو المكوّن التداولي الذي يكفل للنص خاصيته التواصلية (التبليغية)، ويُعتمد من هذه الزاوية كوحدة اتصالية.

ولم يعد الاهتمام بالنص على أنه بنية منغلقة على ذاتها، بل من حيث كيفية تشغيل اللغة من قبل منتجها، ويكون ذلك على أساس معيارين: التشكيل اللغوي والسياق الاتصالي، وهو الاعتبار الذي ينطلق منه التحليل التداولي للنصوص (L'analyse pragmatique)، أي اعتماد العناصر السياقية التي حفّت بإنتاجها، والتي تكون الإحالة عليها لتأويلها (التلقي)، و«يتمّ وصفها بإدراج "مكوّن اتصالي" بأن تقام علاقة بين أجزاء النص و/أو النص بوصفه كلاً و"السياق الاتصالي"، ومحاولة الكشف عن أوجه التبعية بين تعبيرات "السياق الاتصالي" وبنية النص»²⁰. ومن القضايا الجوهرية التي يُثيرها التداوليون قضية دلالة أو دلالات النص المقول، إذ «يفترض مفهوم الدلالة غير الطبيعية ألا يُختزل دائماً تأويل قول ما في الدلالة اللغوية التواصلية للجملة الموافقة له. إذن يوجد فرق بين ما قيل Dit (الدلالة اللغوية التواصلية للجملة) وما تم نقله Transmis أو تمّ تبليغه Communiqué (تأويل القول)»²¹، ويمثل هذا التمييز الفائدة الكبرى لهذا النوع من الطرح لموضوع الدلالة.

وترأت أهمية النظر إلى النص كوحدة اتصالية في البحث عن الدلالة أو "المعنى" بصورة خاصّة نظراً لما يتجسّد من خلاله كأحداث كلامية تنشئ المضامين وتُمرّرها فبدأت مقارنة النصوص تتحوّ نحو فتح مجال تحليلها على كل مستوياتها، وفي هذه

القضية بالذات «يؤكد فندايك على ضرورة توسيع النحو بإضافة المستوى الثالث وهو المستوى التداولي: مستوى الحدث الكلامي وما يتطلبه من قيود ومعايير. فلم يعد كافياً أن يُوصف المنطوق من جهتي بنيته النحوية والدلالية، وإنما باعتبار الحدث المنجز من خلال إنتاج مثل ذلك المنطوق»²². وعلى أساس ذلك، يمثل النص كلية دلالية وتداولية في آن واحد، من شأنها حصر المعنى المنبثق عن النصّ ككل.

ويعرض هذا الموقف قضية المعنى الذي يتولد عن التلقي أو الفعل القرائي والذي لا يتأتى إلا بتضافر مجهودات تتنوع طبيعتها، ونقصد بذلك ما هو منوط بالقارئ - المتلقي - من أعمال المعطيات البارزة في النص، النحوية منها والدلالية وربطها بثقافة النص في عملية تفكيك بينها العميقة (المقاصد، الضمانيات المغزى)، وتعكس عملية الانتقال من مستوى إلى آخر مراحل التحاور مع النص. ويستدعي فهم معنى النص تفعيل آليات التلقي في بعدها التأويلي، ونعني بهذا ما يُقيمه المتلقي من علاقات بين مضمون النص غير المباشر وبين سياقات خارج النص بمكوناتها الموضوعية (السياق الوجودي) ومكوناتها غير الموضوعية (النفسية والثقافية). ومن زاوية أخرى، يرى ج. م آدم - J.M Adam أن عملية الفهم تكون كحركة ثابتة من الذهاب والإياب، من معطيات - تعليمات محلية إلى معطيات شاملة (المعالجة المسمّاة "قاعدة - قمة")؛ ومن معطيات - تعليمات شاملة إلى معطيات محلية "قمة - قاعدة"²³، وتبدو لنا كنوع من الحركة الترابضية، إن جاز القول، والتي تسمح بتشكّل المعنى (بناء) انطلاقاً من مستواه القاعدي نحو المستوى الأعلى - التيمة - الذي يُؤطره ثم يتواصل في الاتجاه المعاكس، أي من المستوى الأعلى إلى المستوى القاعدي، ويتمّ هذا عن وثوق الصلة بين المستويين في تشكل (بروز) معنى النص. ولعلّ من البديهي القول إنّ المضامين غير المباشرة هي التي تجعل فهم النص في غاية التعقيد ولكن إذا سلّمنا بأنّ «الدلالة التي يمنحها المتكلم لملفوظ ما ليست لا شفافة ولا بسيطة ولا أحادية المعنى (Univoque)، فهل يوجد على الأقل معنى خاص وحرفيّ يكون القاسم المشترك الأكبر لكلّ الدلالات التي يُمكن أن تُسند إلى

ملفوظ معين؟ فليس هذا بأمر مؤكد إذ حينها سنجد كلّ الدلالات "غير المباشرة" السخرية، التلميح، المتضمن في القول ... الخ، والتي تبدو فيها مسافة كبيرة نسبياً بين ما قيل بشكل صريح وما يُريد المتكلم قوله، إلى جانب مجال التعبير المجازي وبالخصوص ما يتضمّن منها لاستعارة»²⁴.

إنّ إثارة مثل هذه الجوانب في حقيقة المعنى من شأنها توجيه الدراسات النصّية نحو مسألة المعنى الكلّي بالنظر إلى كلّ مستوياته، وذلك بتبني الاتجاه الذي يتصور إمكانية «إعادة بناء النص بناء على مفهوم "المعنى/ المضمون/ المغزى"، بحيث يشكل نقطة الانطلاق ونقطة الالتقاء معاً، ولم يعد البحث عنه يقتصر على السطح، بل يخترقه للوصول إلى أبنية داخلية عميقة تمثل البنية الأساسية الكلية للنص»²⁵. إنّه الموقف الذي يُدعم ما ذهبنا إليه في هذه الورقة العلمية، وذلك في محاولة طرح مسألة المعنى الكلّي الذي يبرز من خلال الكلّ النصّي، الشيء الذي يحدث في اعتقادنا وفق تنقل (حركة) بين مستويات المعنى في النصّ كلّ حيث يكون التدرّج من الدلالة التي يُنبّتها نسبياً نسق النص إلى الدلالة التي تضبطها التيمة أو موضوع النص خدمةً له وفي تشكيلها يتتبع مُنتج النص المراحل الآتية: تنظيم الأفكار وفق تصورات معينة حول موضوع محدّد؛ بلورة هذه الأفكار بالانتقال من التعميم إلى التفصيل ثمّ نقلها في بنية لغوية، وهي عملية تُوازيها عملية تنظيم المضامين أو تيمة النص.

ويتحدث د. منغونو - D. Maingueneau في هذا الإطار عن التطور التيمي (La progression thématique) ويعرّفه على أنه الطريقة التي تنقل بها المجموعات التركيبية المختلفة في جملة ما نوعين من المعلومات: تلك التي تُعرض في مرحلة معينة من النصّ على أنّها مكتسبة أو معطاة؛ وتلك التي تقدم على أنّها جديدة. ويُفترض في ذلك أن تحليل الجملة لا يكون من حيث هي بنية نحوية- دلالية، لكن من حيث هي بنية ناقلة للمعلومات ضمن نوع من الدينامية النصّية²⁶ وهذا من شأنه تبرير قيام البناء النصّي على مستويين متميزين بالنظر إلى نوع المحتوى المنقول. وطبقاً لهذا المبدأ نجد «أنّ استمرارية النص ناتجة عن توازن

قابل للتغير بين شرطين أساسيين: شرط التطور وشرط التكرار، حيث إنّ النص يتطلب من ناحية تكراراً في بعض جوانبه، ومن ناحية أخرى يتطلب إدراج معلومات جديدة، وبالتالي يقتضي فهم الدينامية النصّية دراسة الكيفية التي يتحقق بها هذا التوازن، والطريقة التي بها يتمّ التحويل المتواصل للمعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة»²⁷، ولا يعدو أن يكون البناء النصّي حينها تدرّجاً في خطوات نحو اكتمال مضمونه موازاة مع التدرج في بنائه اللغوي النحوي.

ويتأكّد على أساسه عدم جدوى النظر إلى النص في معناه وتركيبه اللغوي على أنّه قائم على مجرد الانتقال من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى بمنطق العلاقة بين الجزء والكلّ، فنحن نرى مع سعيد حسن بحيري أنّ «النص يُنتج معناه إذن بحركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه؛ ومن ثمّ ينظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئية»²⁸، وبوسعنا القول إنّ ظاهرة التدرّج في الموضوع تمثل جانباً هاماً يُجيز الحديث عن الكلّ النصّي، وفي الوقت ذاته يسمح بإزاحة الستار عن جوهر النص.

ينطوي النص إذن مثلما حاولنا توضيحه على فكرة "الكلّ"، وهذا على أساس مفهومه العام الذي يتحدّد «بفكرة الكلّية المنظّمة: فالنصّ يكون كلّاً، وهو منسجم وله اتجاه ما»²⁹، وتتضمّن إشارة إلى المعنى الذي يقوله النص في كليّته ويوجّهه إلى قارئه، ويبدو أن اتجاهه في هذه الحالة يتصل بالأهداف التي يرمي إلى تحقيقها كأغراض مختلفة من إقناع، وإرشاد، وتفسير، إلى غير ذلك. ويتبيّن من خلال هذا أنّ ما يُطرح بإلحاح في قضية معنى النص لا يتعلّق بما إذا كان يتركز في تسلسل أجزائه أو في كليّته، وإنّما يتعلّق بطريقة تشكيله، والتي وإنّ بدت في الربط بين مكوناته الدلالية فإنّها لا تتمّ بصورة واعية وصريحة لدى مُنتج النص ذاته، ولا لدى قارئه في إعادة بناء المعنى على مستوى التأويل.

وفي هذه الحالة يسعنا الحديث عن ثلاثة مستويات يُنقل من خلالها معنى النصّ بصور مختلفة نراها كآلآتي: مستوى الموضوع أو التيمة Le thème كجانب مؤطر

لموضوع النص ذاته ثم يليه مستوى المعنى في صورته الخطيئة إن صحّ التعبير ويتولد عن المكونات الدلالية للنص في علاقتها ببعضها وفي تتاليها (كلمات عبارات جمل)، وهو ما يمكن القارئ من استخلاص الدلالات الجزئية في تتابع منطقي والربط بينها، وتأتي بعد ذلك مرحلة يحدث فيها توليد المعنى في كليته، وهي المرحلة التي يهتدي فيها القارئ إلى مقاصد صاحب النص بعد جهد التأويل.

وظاهر أن معنى النص لا يستقيم ويكتمل إلا في نهايته، وهو ما يُحلينا على أحد التعاريف مفاده «أن النصله بداية ونهاية تُفهمان من بروزه وظهوره، ولا يمكن أن يُدرس نصّ ما إلا إذا كانت له بداية ونهاية»³⁰، وكأنّ صفة الظهور هنا هي التي تُسجل اكتمال مبناه ومعناه في آن واحد أو بلوغ منتهاه كما تتداوله المعاجم العربية **، ومنتهى الشيء يعني بالنسبة للنص بلوغ غايته في تمرير مضامين محدّدة، ونذكر بأنّ النص مشكلاً في بنية تامة الإنجاز يبقى محلّ تساؤل من جوانب عدّة، ولعلّ أهمها يخصّ معناه.

ويؤدي ذلك إلى اعتبار أنّ المعاني التي ينتهي إليها النص لتحصل الإفادة هي نتيجة لتراكمها في البناء النصّي ككل مُنشئة حمولة من المعنى لا تستقر إلا في نهاية النص من خلالها فقط يبرز النص كبنية تامة المعنى، ومنه أهمية انتظار اكتمال النص كي نفهم معناه، حتى أنّ الجملة لا يتحدد معناها باستقلالها عن النص، فأيّ معنى تنقله؟ ومن المؤكّد أن «الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تنقرر بالتحديد الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص Textganze إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل/ التتابع الجملي؛ إذ ينظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء»³¹.

وإذا كان بالإمكان تحديد النصّ على أنّه متتالية لغوية فإننا نتصوره كذلك في شكل متتالية من المعاني بوصفه كلاماً تام البناء يُفقد معنى قائماً بذاته، ولذلك لا يُجدي في التساؤل عن معناه أن نتوقف عند جزء أو بعض أجزاء النص، وإنّ تحليله كما يرى سعيد حسن بحيري لا يعرف الاجتزاء ولا يتوقف عند حدود، ولا

يقبل شروطاً مسبقة، والوصف ينتقل من مستوى إلى مستوى آخر في حرية وفي صورة منظمة في إطار وحدة كلية³².

ويرأى لنا تشكل المعنى في صورة حيوية وفق دينامية الوحدات الدلالية ويوضحها أكثر (يُظهرها) الفعل القرائي - التلقي - من خلال عملية الذهاب والإياب بينها تبعالتوافقها أحياناً، ولتضادها أو اختلافها أحياناً أخرى. ونرى أنّ بناء معنى النص يكون وفق المسار الذي تتخذه مكونات النص - النحوية والدلالية - في حركتها اتجاه بعضها من بداية النص إلى نهايته، والذي نقترح تسميته بـ "المتصل النصي" Le continuum textuel، ويحصل المعنى نتيجة التعلقات بين الوحدات الدلالية خدمة لوحدة الموضوع ولا يبرز إلا في نهاية النص.

يتسنى لنا في الأخير القول إنّ النص يُنتجُ معناه على أساس ذلك المتصل النصي الذي يعكس المجرى الطبيعي للمعنى داخل النص، ولا يكون البحث عنه إلا في إطاره. ونشير كذلك في قضية إنتاج المعنى وتأويله إلى أنّ فهم معنى النص وإفهامه مقيدان بخاصية أساسية تتمثل في ثقافة النص، وكما يوضح جمعان بن عبد الكريم فإنّ النص علاوة على اختصاصه بروابط خاصة في كل لغة، فإنه يحمل رصيда ثقافياً مقصوراً على ناطقيه الأصليين³³، وهو ما يطبع النص بطابع خاص يتصل بكونه معنى مقيداً، ويوحى بأنّ التأويل في مداه الأوسع يعمل على تقييد فهم النص بثقافته، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى ارتباط فهم المعنى بمعرفة لغة النص وثقافته. ويطرح ذلك مسألة أخرى تتعلق بعملية التأويل في علاقتها بالثقافة التي ينبثق عنها النص أو بالأحرى معنى النص، وهذا إذ علمنا بالخصوص «أنّ لكل لغة نوعاً من الخصوصية في بنيان نصوصها، فالنص الإنجليزي على سبيل المثال لا يمكن أن يكون كالنص العربي مهما حاولت الترجمة التقريب بينهما، فلا يمكن المقاربة بين أي نصين مترجمين من لغتين مختلفتين إلا بإضافة حواشٍ وتعليقات إضافية»³⁴.

وينمّ ذلك عن تعقد قضية المعنى فيما يتعلّق بتأويل النصوص، ولعلّ في اهتمام التداوليين بعلاقة اللغة بمستعملها ما يفتح مجالاً آخر لمعالجة النصوص الكلامية باعتماد المكوّن التداولي. ويمكن أن يُشار في هذا السياق إلى بعض الخصوصيات التي تتصل بالكيفية التي يتمّ بها إنتاج النصوص - إذ «إنعلاقة النص بمنتجه علاقة عضوية تداولية، ولكل منتج للنص روابطه الخاصة به في نصه، وطريقته التي يمكن كشفها من خلال نصوصه الأخرى، فنص فلان من الناس يختلف عن نص آخر»³⁵، ويمثل هذا جانباً ممّا يؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة التداولية التي لا تعتدّ بما يقوله النص، بل بما يقوله صاحب النص كمنتج له، يقوم بتشغيل اللغة بالكيفية التي يُحقّق بها مقاصده. هذا، ويُنظر إلى النص في التصرّو التداولي على أنه تجربة فردية باللّغة وبالمعنى، ممّا يُضفي على معالجة النصوص نوعاً من الحيوية في التعامل مع المادة النصية في صورة جديدة في كل مرّة.

خاتمة

إنّالعرض الذي قدّمناه في هذالورقة العلمية، في موضوع يخصّ ماهية النص، هو محاولة نزوم من خلالها بلورة التصرّو حول معنى النص الذي لازال يستقطب اهتمام المختصين بقدرما يُثيره من إشكاليات. وقد انطلقنا من اعتبار أنبنيّة النص هي الخاصية التي تجعل منه وحدة قائمة بذاتها، لها بدايتونهاية ولا تستقيم إلّا بتماسك أجزائها، الأمرالذي يُمكن معه افتراض بنيّة معنى النص كذلك ليتجسّد على مستويات.

ونعتقدأنّه إذا كانت القاعدة التركيبية من مقومات البناء النصي - هيكل النص - فإنّ معناه لا يخضع للتركيب نفسه بطريقة آليّة، وهذا بالنظر إلى المرونة التي تطبّعه فالمعنى لا يثبت على حال، بل يتحول ويتلوّن بأشكال مختلفة، وقد لا يُفهم من النص المعنى نفسه باختلاف متلقيه وثقافتهم حتى أنّه قد لا يكفي في ذلك استيعاب البنية اللغوية للنص، إذ قد تُحيل هي ذاتها على ما ليس في النص لتُجيزَ البحث عن المعنى خارج النص، ويكون حينها الاعتداد بمعطيات تتصل بالعالم غير اللغوي.

وتبعاً لما تقدّم، يتراءى لنا سياق تشكّل معنى النص في صورة "المتصل النصّي" الذي يوضّح مجرى المعنى داخل النص إلى أن يبرز في نهايته بشكل جليّ، ونرى في ذلك إمكانية تجاوز فكرة الترابط النصّي الذي عدّه المختصون الموضوع الجوهرى في علم لغة النص. وفي اعتقادنا هذا أمر يحتاج إلى نظر من حيث التركيز على طبيعة المسار الذي يتخذه المعنى في تشكّله، وهذا من شأنه أن يسمح بتصور مسالك جديدة لمقاربة النص.

إحالات:

- 1 - Roland Barthes, Théorie du texte, in Encyclopaedia Universalis, corpus 17 Sourtine-Tirso, France, 1985, p 997.
- 2- Ibid, p 997.
- 3- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2 بيروت- لبنان؛ الدار البيضاء- المغرب، 2000، ص 37.
- 4- قولفانجهانهمانوديترفيهقجر، مدخل إلى علم لغة النص، تر: أ.د. سعيد حسن بحيري مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2004، ص 80 و 81.
- 5 - Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Du Seuil, Paris, 2002, p 345.
- 6- Jean- Michel Adam, Linguistique textuelle – Des genres de discours aux textes Nathan/ Her, Paris, 1999, p 68.
- 7- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة العالمية للنشر، لونغمان مصر، 1997، ص 128 و 129.
- 8- ب. شارودو ود. منغفو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص 278 و 279.
- 9- المرجع نفسه، ص 270.
- 10- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية- دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004، ص 42.
- 11- نعمان بوقرة، الخطاب الأدبي ورهانات التأويل، قراءات نصيّة تداولية حجاجية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد ودارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 56.

12- Jean-Michel Adam, Dimensions séquentielle et configurationnelle du texte, in Revue « Degrés », Sciences du texte, Quatorzième année, n° 46- 47, été- automne 1986, Editeur André Helbo, Bruxelles, pb4.

13- Ibid, p b4.

14 - سعيد حسن بحيري، ص 191.

15 - المرجع نفسه، ص 218 و 219 (بتصرف).

16 - المرجع نفسه، ص 219.

17 - المرجع نفسه، ص 256

18 - المرجع نفسه، ص 256 .

* نحيل هنا على مصطلح " المتصل " Continuum الذي اعتمدته خولة طالب الإبراهيمي في مفهوم " المتصل اللساني"، وذلك في حديثها عن حالات الازدواجية اللغوية في الجزائر من حيث كونها لا تنفصل عن بعضها، وإنما ترد في فضاء تتداخل فيه وتتتالي بشكل طبيعي. ونشير إلى أن مصطلح Continuum في الأصل ينتمي إلى مجالات هي: الرياضيات، الفيزياء والفلسفة وينقل مفهوم الفضاء المتواصل غير المنقطع.

يُنظر في ذلك:

Khaoula TALEB IBRAHIMI, Les Algériens et leur(s) langue(s), Editions El-Hikma Alger, 1997, pp 64 et 65.

19- Jean- Michel Adam, Dimensions séquentielle et configurationnelle du texte, p b5.

20 - قولفانجهان بهوديتز في هقجر، ص 48 (بتصرف).

21- آن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم - علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين عفوس ومحمد الشيباني، الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2003، ص 56.

22 - سعيد حسن بحيري، ص 231.

23- Jean-Michel Adam, Dimensions séquentielle et configurationnelle du texte, p b5.

24- Jean Molino, Interpréter, in Essais sur l'interprétation des textes, Revue Etudes de lettres, Faculté des Lettres université de Lausanne, Avril/ Septembre, n° 2-3 Editions De Minuit, 1988, p 26.

25 - سعيد حسن بحيري، ص 58.

26- Dominique Maingueneau, Linguistique pour le texte littéraire, Armand Colin Paris, 2005, p 190.

27-Ibid, P 190.

28- سعيد حسن بحيري، ص 75.

29 - Jean Molino, Interpréter, p 41.

30- جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص، دراسة لسانية نصيّة- النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، ص 25.

****** وأهم هذه المعاجم، لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور.

31- سعيد حسن بحيري، ص 139.

32- المرجع نفسه، ص 142.

33- جمعان بن عبد الكريم، ص 32.

34- المرجع نفسه، ص 32.

35- المرجع نفسه، ص 32.